تلقّي النّحاة لشعر الفرزدق

د. عبد الرؤوف زهدي مصطفى*
د.سامي يوسف أبو زيد**

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٨/٣/٢٩ تاريخ القبول: ٢٠٠٩/٢/٢٠

ملخّص

يُعدُّ شعر الفرزدق (ت ١١٤هـ/ ٧٣٢م) من المصادر المهمّة للدراسات النّحوية واللغوية؛ لما عُرف عنه من قوّة في التعبير والوصف، وجمال في اللفظ والصياغة. وقد كان الفرزدق من أكثر شعراء العصر الأموي إثارة للنحاة؛ إذ وجدوا في شعره مادة خصبة لنقدهم النّحوي، وتتبّعوا شعره، يُخطّئونه حيناً لمخالفته قواعد النحو، ويستمدّون منه الشواهد والحجج حيناً آخر.

وتناول النحاة أبرز القضايا التركيبية (النحوية) التالية: الخبر وما يتحقق به الإسناد، والقصر والاختصاص، وجملة الحال بغير واو، والتعقيد ومداخلة الكلام، والشّواذّ النّحوية، والإشكال في الإعراب، والخطأ الإعرابي، وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أن الشاعر المتنبي (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م) قد تأثّر بالفرزدق في شغفه بالإعراب المشكل، كما أنّ الفرزدق وهو شاعر تميم لم يُعنَ بمنهج تميم في النّحو إلاّ نادراً وهو في ذلك يخضع لتقليد أدبي يُؤثر لهجة قريش على سائر اللهجات العربية الأخرى، بوصفها لغة الأدب، وهذا يرجع إلى مكانة قريش على الصعيدين: الديني والاقتصادي.

Abstract
The Arab Grammarians' Acceptance of Al-Farazdaq's Poetry

It was evident that Al-Farasdaq's poetry in the era of (١١٤/٧٣٢) was regarded as one of the primary resources of information for syntactic as well as linguistic studies because his works had strong structures, paraphrases and music. Of course, he was a renowned poet of the Ummayyad Era and had a great influence on the Arab grammarians' who found his poetry a fundamental source of reference for their criticism. They are of two kinds: (i) some found his poetry subject of criticism while (ii) others took maximum evidence and proofs form his poetry. Famous Arab critics had dealt with the following syntactic issues: (i) subject and predicate, (ii) adjectival phrase without the preposition waw, (iii) short kind of paraphrasing and specificity, (iv) illegible writing and misuse of writing inflections, (v) complexity and intervening in talks, (vi) syntactic residual and (vii) misuse of inflectional system in the parsing process. It was evident that the great Abbasid poet, namely, Al-Mutanabi (٣٥٤/٩٦٥) made use of Al-Farasdaq's style of using the inflectional system in parsing. Though Al-Farasdaq belonged to Tameem's tribe in kinship, he did not copy the tribe's style of forming structures. Instead, he followed the most influential approach of writing poetry propagated by Qurish tribe. Qurish's dialect was the most used in writing poetry for the following reasons: (i) it was the language of literature and (ii) the leading dialect used because of its dominance and the tribe's religious and economic high standing.

* عميد كلية الآداب ورئيس قسم اللغة العربية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان الأردن.
** قسم اللغة العربية/كلية الآداب، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

يعدّ الفرزدق شاعراً بارزاً من شعراء المثلث الأموي[1] الذين عاشوا في عصر الاحتجاج، وشغلوا الحياة الأدبية والناس وقتذاك، بما سُمّيَ النقائض. وكان رافداً مدراراً من روافد اللغة العربية، فهو يُعدّ من الطبقة الأولى من الإسلاميين. والفرزدق هو همّام بن غالب بن صعصعة، ينسب إلى بني دارم ذروة بني تميم، وقد لُقّب بالفرزدق لجهامة وجهه وضخامته. وُلد ببادية البصرة في كاظمة سنة ٢٠هـ/ ٦٤١م، وتجوّل في تلك البادية حيث أخذ الفصاحة والبيان، وعاش فيها كالفتيان من أبناء الأشراف، وكان عميق الإحساس بتفوّقه وامتيازه مع أنه كان "يرعى غنماً لأهله"[2]. وكانت وفاته سنة "أربع عشرة ومائة"[3].

يتوزّع شعر الفرزدق في ثلاثة مصادر، هي: ديوانه، ونقائض جرير والفرزدق، وكتب الأدب واللغة والتاريخ. ونظراً لتميّزه بمعرفة ألفاظ اللغة، وتمكّنه من حشد قدر هائل من هذه الألفاظ الأصيلة في شعره، فقد حَظيَ باهتمام النحاة واللّغويين الذين استمدّوا من شعره الشواهد النحوية واللغوية وحججها.

وهكذا فقد كان من أكثر شعراء عصره تعرُّضاً لنقد النحاة، مما جعل علاقته بهم تتّخذ طابع العداء الصريح. ويعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ/٧٣٥م) أكثرهم نقداً له، وتكلُّماً في شعره، وكان يُخطِّئه كثيراً معتقداً انحرافه عن قواعد النّحو مما دفع الفرزدق إلى هجائه.

وكان عَنْبسة الفيل يتتبّع شعر الفرزدق ويلحّنه، وبلغه ذلك فهجاه بقوله:

لَقَدْ كانَ في مَعْدَانَ والفيلِ زاجرٌ لِعَنْبسةَ الرّاوي عَليَّ القصائدا[4]

وهذا أبو عمرو بن العلاء (٧٧٠/١٥٤) كان يفضّل الفرزدق وينتصر له، وكان يقول فيه: "لم أرَ بدويًّا أقام في الحضر إلاّ فَسَد لسانه غير رُؤْبة والفرزدق"[5]. ومن ثَمَّ وجد النحاة في شعر الفرزدق مادة نحوية غنية لنقدهم، فأخذوا يخطّئون شعره ويصوّبونه، ويقوّمونه، ويعدّلونه من خلال نقدهم الموضوعي، الخالي من روح التعصُّب والهوى، لكنه نقد لم يخلُ من الاختلاف في وجهات النظر. وفي المقابل استقبل هؤلاء النحاة شعر الفرزدق استقبالاً إيجابياً، إذ استمدوا منه شواهد على كثير من القضايا النحوية.

ونحن نجد هذا النقد النحوي مبثوثاً في كتب النحو والصرف، وكتب النقد والبلاغة، وكتب اللغة، وكتب الأدب. فمن كُتب النّحو والصّرف نجد "الكتاب" لسيبويه (٧٩٦/١٨٠)، و "المذكّر والمؤنّث" و "المقتضب" للمبرّد (٨٩٨/٢٨٥) و "الإفصاح" للفارقي (١٠٩٤/٤٨٧). ومن كُتب النقد والبلاغة نجد "كتاب الصناعتين" لأبي هلال العسكري (١٠٠٤/٣٩٥)، و "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني (١٠٧٨/٤٧١). ومن كُتب اللغة نجد "الخصائص" لابن جنّي (١٠٠٢/٣٩٢). ومن كُتب الأدب نجد "الموشّح" للمرزباني (٩٩٤/٣٨٤). وقد اهتمت هذه المصادر بشعر الفرزدق، وعلى الخصوص كتاب "الإفصاح" الذي ركّز فيه الفارقي على شعره المُشكِل. كما اهتم به عبد القاهر الجرجاني في دلائله، وبيّن ما في شعره من دقة في النظم وجمال في التركيب.

---

(١) شعراء المثلث الأموي هم: الفرزدق وجرير والأخطل.

(٢) الأصفهاني، **الأغاني**، ٣٩٥/٢١.

(٣) **المصدر السابق**، ٣٩٥/٢.

(٤) السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ١٩. والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٥) البغدادي، **خزانة الأدب**، ١٥٢/١.

وفي ما يأتي عرض للقضايا التركيبية التي تناولها النّحاة في شعر الفرزدق.

أ- الخبر وما يتحقّق به الإسناد:

يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الخبر وجميع الكلام "معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"(١).

وأعظم هذه المعاني الخبر "الذي هو إثبات للشيء ونفيه عنه"(٢). ولإثبات ذلك فقد أورد بيت الفرزدق:

وما حَمَلَتْ أُمُّ امرِئٍ في ضلوعِها أعَقَّ مِنَ الجاني عليها هِجائيا(٣)

وحلّله تحليلا أرجع فيه جمال هذا البيت وحسنه لخصائص معينة في نظمه، وترتيبه، واستخدام اللّغة فيه على نحوٍ معيّن، ثم بيّن أن هذا الجمال هو في ذلك المعنى الذي أنشأه الفرزدق في نفسه، وآية ذلك أن صورة معنى الفرزدق لا تتبيّن لك، "إلاّ عند آخر حرف من البيت، حتى إذا قطعت عنه قوله "هجائيا" بل "الياء" التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه مما أراده الفرزدق بسبيل؛ لأن غرضه تهويل أمر هجائه، والتحذير منه، وأن من عرّض أمه له، كان قد عرّضها لأعظم ما يكون من الشّر"(٤).

فالأصل والأساس في رأي عبد القاهر هو قول الفرزدق: "وما حملت أم امرئ" وأن ما جاوزه مستند إليه ومبني عليه. ويسوّغ ذلك بقوله: "إن من حكم كل ما عدا جزئي الجملة "الفعل والفاعل" و "المبتدأ والخبر" أن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفي، فقوله: "في ضلوعها" يفيد أولا أنه لم يُرد نفي الحمل على الإطلاق، ولكن الحمل في الضلوع، وقوله: "أعقّ" يُفيد أنه لم يُرد هذا الحمل الذي هو حمل في الضلوع أيضاً على الإطلاق، ولكن حملاً في الضلوع محموله أعق من الجاني عليها هجاءه. وإذا كان ذلك كله تخصيصاً للحمل، لم يُتصوّر أن يُعقل من دون أن يُعقل نفي الحَمل، لأنه لا يُتصوّر تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات، ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه، والاستخبار عنه"(٥).

والجرجاني ههنا يريد أن يُثبت جمال النظم في بيت الفرزدق، لكنه يفتقر إلى الأناة في كتابته؛ فقد تحدّث عنه في صفحة ٥٣٤، ثم عاد ثانية إلى الحديث عنه في صفحة ٥٤٤، ولعلها على حد تعبير محمود محمد شاكر طريقة عبدالقاهر في تأليفه، وكأنه كان في عجلة من أمره(٦).

ب- القصر والاختصاص:

يُطلق القصر عند علماء المعاني على تخصيص شيء بشيء أو تخصيص أمر بآخر بطرق مخصوصة. ولهذا الأسلوب طرق مختلفة منها: العطف، والنفي والاستثناء، وإنما. وقد تناول عبد القاهر الجرجاني هذا الأسلوب،

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ٥٤٣.

(٢) **المصدر السابق**، ٥٤٣.

(٣) البيت في **الديوان** ص ٦٥٤، وورد في أول قصيدة هجا بها جريرا، وورد في كتاب **النقائض**، ١/١٧١.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥٣٥.

(٥) **المصدر السابق**، ٥٤٤ و ٥٤٥.

(٦) انظر: **المصدر السابق**، ٥٤٤.

وبدأه بالحديث عن "إنما" وما يقوله بعض النُحاة من أنها بمعنى "ما وإلاّ" في قوله تعالى: ﴿ قُل إِنمـا حَـرَّمَ رَبِّـيَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ﴾[1]. وردّ عليهم وعلى أبي علي الفارسي (٩٨٧/٣٧٧)[2] الذي أيّد هؤلاء النحـاة، حين زعم أنه قد أصاب ما يدل على صحة قولهم السابق في قول الفرزدق:

أنـا الذّائـدُ الحـامي الـذِّمارَ، وإنّمـا		يُـدافِعُ عـن أحـسابِهِمْ أنـا أو مِثْلـي[3]

فقد بيّن عبد القاهر الجرجاني في ردّه عليهم أن ليس كل كلام يصلح فيه "ما" و "إلاّ" يصلح فيه "إنّما" وأيّـد ردّه بذكر الفروق بين الصيغتين السابقتين:

١- "إنّما" لا تصلح في النفي، بخلاف "ما" و "إلا" وذلك في مثـل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[4].

٢- "إنّما" تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته، أو لما ينزل هذه المنزلة، وأمّا "ما" و "إلاّ" فتأتيـان فـي خبر "ينكره المخاطب ويشكّ فيه"، كقولك: "ما هو إلاّ مخطئ".

٣- "إنّما" تـفيد إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره. فإذا قلت: "إنّما جاءني زيد" تضمّن ذلك أنك تـنفي أن يكـون الجائي غيره، فكأنك قلت: "جاءني زيد لا عمرو".

هذا مذهب جماعة من الأصوليين والبيانيين. وَرَدَّ ابن هشام زعمهم بأن ("إنّ" ليست للإثبات، بل لتأكيد الكـلام، إثباتاً كان أو نفياً، وأن "ما" ليست للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما، وكأنما)[5].

ثُمَّ بيّن عبد القاهر أنّ الاختصاص مع "إلاّ" يقع في الذي تـؤخّره من الفاعل والمفعول، وكذلك مع "إنما" يقع في المؤخّر منهما دون المقدّم، وأنّ الذي صنعه الفرزدق في قوله: "وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثـلي"، شيء لو لم يصنعه لم يصحّ له المعنى. ذلك؛ لأنّ غرضه أن يخصّ المُدافعَ لا المُدافَع عنه. ولو قال: "إنّما أدافع عن أحـسابهم" لصار المعنى أنّه يخصّ المدافَع عنه، وأنّه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيـرهم، كمـا يكون إذا قال: "وما أدافع إلاّ عن أحسابهم"، وليس ذلك معناه، إنّما معناه أن يزعم أن المدافِع هو لا غيـره"[6]؛ إذ لا يتأتّى له الاتصال لمعنى إلا؛ لأنّ معنى: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا، معناه ما يُدافع إلا أنا.

وجملة الأمر أنّ الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص فيه للفرزدق، وذلك لا يكون إلاّ بأن يقـدّم "الأحساب" على ضميره.

ج- جملة الحال بغـير واو:

بحث عبد القاهر الجرجاني في الحال وأنها تجيء مفردة وجملة، وأنها إذا كانت جملة تجيء تارة بالواو وأخرى

---

(١) **سورة الأعراف**، الآية ٣٣.

(٢) أحد أئمة النحاة، فارسي الأصل؛ انظر الزركلي، **الأعلام**، ١٩٣/٢.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ٣٢٨. ونصه في الديوان ص ٤٨٨:

أنا الضامن الراعي عليهم، وإنما		يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(٤) وورد في كتاب **النقائض**، ١٢٨/١.

(٥) **سورة آل عمران**، الآية ٦٢.

(٦) انظر: **ابن هشام، مغني اللبيب**، ص٤٠٦.

(٧) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ٣٣٥.

بغيرها. فغالباً ما تجيء بالواو إذا كانت الجملة مؤلّفة من مبتدأ وخبر مثل "جاء محمود ومحمد أمامه"، وكذلك إذا كان المبتدأ ضميراً يعود على صاحب الحال مثل: "جاءني وهو مبتسم".

وتجيء جملة الحال بغير واو في حالات عديدة منها دخول حرف على الجملة الاسمية نحو قول الفرزدق:

فقُلتُ عسى أنْ تُبصريني كأنّما بَنيَّ حَوالِيَّ الأُسودُ الحوارِدُ[١]

فقول الفرزدق: "كأنّ بنيَّ حواليّ الأسودُ الحوارد" في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنك تركت "كأن" فقلت: "عسى أن تبصريني بني حوالي كالأسود" رأيته لا يحسن حسنه الآن، ورأيت الكلام يقتضي "الواو" كقولك: "عسى أن تبصريني وبني حوالي كالأسود الحوارد"[٢].

د- التعقيد ومُداخلة الكلام:

كان الفرزدق يخالف أحياناً نظام الجملة، فيقع له من التقديم والتأخير في مواضع الكلم ما يفسد المعنى. ووجد النحاة في شعره مادة خصبة لنقدهم النّحوي، وأجمعوا على أنه: "كان يداخل في الكلام"[٣]، لكنهم لاحظوا بَوْناً شاسعاً بين أقواله المعقدة، وأقواله الجوامع، كأنّ هذيْن اللونيْن المتباعديْن لم يجتمعا "في صدر رجل واحد"[٤]. والمداخلة في شعر الفرزدق نوعان:

نوع جميل، فيه وضوح المعنى، وجمال اللفظ، وقرب المأخذ، وتمرّد مقبول على مقاييس النّحاة وطرقهم في بناء الكلام "لا يطيقه إلاّ شاعر كبير، يجرؤ على اللغة، لأنه أقوى على معرفة أسرارها[٥]. ومن أمثلة هذا النوع، قوله:

تَعَشَّ فإنْ عاهدتَني لا تخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصطحبانِ[٦]

ففصل بين الموصول وصلته بالنداء.

واستشهد به أيضاً على جواز مراعاة المعنى في "مَنْ" فإنّ لفظها مفرد، ومعناها في البيت مثنى، فلذلك لما راعاه قال: يصطحبان، ولم يقل: يصطحب[٧].

وقوله:

ولا زاد إلاّ فضلتان: سُلافةٌ وأبيضُ مِنْ ماءِ الغَمامةِ قَرْقَفُ[٨]

---

(١) وروايته في **الديوان** (ص١٣٤):

فإني عسى أنْ تُبصريني كأنما بَنيَّ حَوالِيَّ الأسودُ اللوابدُ

(٢) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ٢١١.

(٣) ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ٣٦٤/١.

(٤) المبرد، **الكامل**، ٢٨/٢.

(٥) شاكر الفحام، **الفرزدق**، ٤٤٧.

(٦) البغدادي، **خزانة الأدب**، ٤٦١/١؛ **والديوان**، ص ٦٢٨.

(٧) انظر: أحمد الشنقيطي، **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، ١/ ٢٨٤ و ٢٨٥.

(٨) أبو عبيدة، **نقائض جرير والفرزدق**، ٥٥٥. **والديوان**، ص ٣٨٥. القرقف: الماء البارد.

والأصل سُلافة قرقف، فأخّر الصفة.

وقوله:

لَـــئنْ أخْرجْـــتَ طيبـــةَ مـــن أبيهـــا إلـــيَّ لأرفعـــنَّ لـــك العِنَانـــا

كَمِدْحَـــةِ جَـــرْوَلٍ لِبَنـــي قُـــرَيْعٍ إذا مِـــنْ فـــيهِ أخرجَهـــا اللّـــسانا[1]

وتوجيه إعرابه: "أنه نصب" اللسان "بِـ" أخرجها، والتقدير إذا أخرج المدحة باللسان، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل، لأن في قوله "أخرجها" دليلاً على أنه أوقع باللسان فعلاً وهو تحريكه بإخراجها فجاء على المعنى منصوباً لا على ما يقتضيه ظاهر الكلام[2].

ونوع قبيح مستهجن، يؤدي إلى غموض المعنى واضطراب الألفاظ في مواقعها، كقوله في مدح إبراهيم بن هشام المخزومي، خال هشام بن عبد الملك:

ومـــا مِثْلُـــهُ فـــي النّـــاس إلاّ مُلَكّـــاً أبـــو أمِّـــهِ حَـــيٌّ أبـــوهُ يُقاربُـــه[3]

وترتيبه: "وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه". وهو من "أقبح الضرورة، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعاني"، أتعب النّحاة بما أوقع فيه من التقديم والتأخير[4]، وحاولوا شرحه وتأويله دون أن "يبلغوا منه ما يقنع ويرضي"[5]. وفي البيت أربع ضرورات:

إحداهما: تقديم الاستثناء وحده، وحقّه أن يكون مؤخّرا.

والثانية: أنه فصل بين الصفة والموصوف بما ليس منهما، فالموصوف (حيّ) والصفة (يقاربه) والفاصل (أبوه) الذي هو خبر لأبي أمّه.

والثالثة: أنه فصل بين المبتدأ والخبر بما ليس منهما، فالمبتدأ (أبو أمّه) والخبر (أبوه)، كما تقول: أبو أمّ زيد جدّه. والفاصل (حيّ) الذي هو خبر الابتداء وهو (مثله) أو هو المبتدأ و (مثله) الخبر.

والرابعة: أنّه تعسّف، فأتى بمثل هذه الألفاظ المتعسّفة ليدلّ على أنّ هذا الممدوح هو خال الخليفة[6].

وكان للدكتور إبراهيم أنيس رأي آخر في هذا البيت، إذ قال: "ألست ترى معي أنّ المعاني قد تزاحمت في ذهن الفرزدق فتزاحمت الألفاظ واختلط بعضها ببعض، وقد شُغل عنها وتملّكته العاطفة وسيطرت عليه الفكرة، فلم يعبأ بنظام الكلمات على النّحو المألوف للناس"[7]. ولكنّ هذا الانفعال أدّى إلى التعقيد والإبهام والغموض، ولم

(١) الفارقي، **الإفصاح**، ٣٦١؛ والديوان، ص ٦٣٥.

(٢) **المصدر السابق**، ٣٦١.

(٣) **الديوان**، ٨٤.

(٤) المبرد، **الكامل**، ٢٨/١؛ والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٥) المرزباني، **الموشح**، ١٠٤.

(٦) الفارقي، الإفصاح، ٨٦-٨٧.

(٧) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ٢٤٧.

يُفض إلى إحساس بالجمال، ومن ثَمّ فإنه يبقى فاسداً لنظم غامض المعنى، ثقيل الإيقاع[١].

وأورد أبو هلال العسكري أقوال الفرزدق التي كان يعاظل فيها، وكانت توقعه في سوء التأليف والإشكال؛ ومنها قوله[٢]:

هو السيف الذي نَصرَ ابن أروى ... به عثمانَ مروانُ المصابا

وترتيبه: هو السيف الذي نصر به مروان عثمان بن أروى المصاب. فقد جاءت ألفاظ البيت متراكبة ومتداخل بعضها فوق بعض؛ فقد قدّم المفعول به "عثمان" على الفاعل "مروان" وفصل بين الموصوف "عثمان" والصفة "المصابا"، وقدّم "ابن أروى" على "عثمان" وحقه أن يقول: عثمان بن أروى. ومن ثَمّ فقد أفسد البيت وجعله غثّاً بعيداً عن استقامة التركيب.

وقوله للوليد بن عبد الملك[٣]:

إلى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كُليب تصاهره

والوضع الصحيح أن يقول: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، إذ قدّم الخبر وهو جملة "ما أمه من محارب" على المبتدأ وهو قوله: "أبوه"، بحيث جاء بيته غامضاً ولم يسلم من السُخف والهذر. وهذا ما يستشهد به علماء النحو، أما علماء البلاغة فيستشهدون به على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير[٤].

وهكذا جاءت هذه الأبيات متراكبة ومتداخل بعضها فوق بعض؛ مما جعل النقاد يشيرون إلى فَساد النظم فيها، بما صنعه من تقديم وتأخير.

وفي فصل آخر من باب اللفظ والنظم تعرّض عبد القاهر الجرجاني إلى الإشكال في معرفتين، واستشهد على ذلك ببيت ينسب إلى الفرزدق[٥]:

بَنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا ... بَنوهُنَّ أبناءُ الرِّجال الأباعدِ

"فقدّم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنّما دل على أنه ينوي التأخير للمعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة، إذا قُدّمت، هي المبتدأ لتقدّمها"[٦].

قال ابن هشام: وقد يقال: إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير[٧]. وبذلك يسقط الاستشهاد به.

ولا يُحتج ببيت يُنسب إلى الشاعر، وهو ليس في ديوانه. وما بُني عليه ساقط.

---

(١) أحمد مطلوب، **بحوث لغوية**، ص٥٧.

(٢) **الديوان**، ص٧٦.

(٣) **المصدر السابق**، ص٢٢٢.

(٤) انظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٣٠/١ و ٢٣١.

(٥) البيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٦) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ٣٧٤.

(٧) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، الشاهد رقم ٧١.

وتناول ابن الأثير المعاظلة، فقسّمها قسمين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي، ومثّل على المعاظلة ببعض أقواله السابقة، وعدّها من أقبح درجات المعاظلة، واتّهم الفرزدق بأنه كان يستعمل التعاظل كثيراً، وعلّل ذلك بأنه "كان يقصد ذلك ويتعمّده، لأن مثله لا يجيء إلا متكلّفاً مقصوراً"(١). ولم يكتف ابن الأثير بإيراد الأمثلة، وإنما كان يحلّلها ويبيّن ما فيها من معاظلة، فقد تعرّض لقول الفرزدق:

وليستْ خراسانُ التي كان خالدٌ بها أسَدٌ إذْ كان سَيْفاً أميرُها(٢)

فقال: "وحديث هذا البيت ظريف، وذاك أنه فيما ذكر يمدح خالداً بن عبد الله القسري، ويهجو أسداً"(٣)، وكان أسد وليّها بعد خالد، وكأنه قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها.

وعلى هذا التقدير ففي "كان" الثانية ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر عنها، وقدم بعض ما أُضيفت إذ إليه عليها وهو "أسد". وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح ما لا خفاء عليه. وأيضا فإن أسدًا أحد جزأي الجملة المفسّرة للضمير، والضمير لا يكون تفسيره إلا من بعد، ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تغييره ولما سمّاه الكوفيون الضمير المجهول(٤). ولذلك فقد جاء بيت الفرزدق مُشَوّهًا؛ بعيداً عن الفصاحة، التي لا تكون إلاّ في الظهور والبيان. وقد تهادى نحاة البصرة وأدباؤها فيما بينهم شرح هذا البيت(٥).

وقد كان هذا التعقيد يُعجب أصحاب النّحو، ويثير فضولهم، فاحتفظوا به، وتلقّوْه بالقبول، وأطالوا عنان القول في أبياته المعقدة. وأرجعوا هذا التعقيد في شعره إلى سببين؛ هما:

١- شغفه بالإعراب المشكل، المخلّ بالمعاني، وتعمّده ذلك أحيانًا، فقد كان يلغز بالأبيات ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق(٦)، مما جعل النّحاة يعجبون به ويقدّمونه على جرير، فقد وجدوا في شعره صدى لقواعدهم النّحوية.

٢- أنّ هذه الأبيات المعقّدة قالها حين كبر وضعف، فخذلته قريحته، ولم تواته طاقة الشعر ليحسن التعبير عن معانيه(٧).

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذا اللون من التعقيد في تأليف الكلام "كان يتيح للنّحاة رياضة ذهنية كانوا يتوقون إليها، وهم يُعيدون إلى الكلام نظمه الصحيح"(٨). وإلى جانب هؤلاء كان أصحاب المعاني والبلاغيون والنقاد يُعنون بهذا الشّعر.

هـ- الشّواذ النّحويّة:

أورد النحاة بعض الشّواذّ النّحوية من شعر الفرزدق، ووجدوا أنها تُخالف القياس والأحكام النّحوية الكليّة العامة،

---

(١) ابن الأثير، **المثل السائر**، ٢/٢٢٩.

(٢) **المصدر السابق**، ٢٢٨، والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٣) هو أسد بن عبد الله القسري (٧٣٨/١٢٠)، انظر الزركلي، **الأعلام** ١/٢٩١.

(٤) ابن الأثير، **المثل السائر**، ٢٢٨-٢٢٩.

(٥) انظر: ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ٥/ ١٨٢.

(٦) ابن جني، **الخصائص**، ١/٣٦٩.

(٧) الأعلم الشنتمري، **هامش كتاب سيبويه**، ٢/٨٣.

(٨) شاكر الفحام، **الفرزدق**، ٤٥٢.

وعدّوها كلاماً خارجا على اللسان العربي، ومخالفاً للمألوف عند العرب، كقوله[١]:

وإنّي لَرام نظرةً قِبَلَ التي لَعَلّيَ وإنْ شَطَّتْ نَواها أزورُها

فمن النادر في كلام العرب أن نجد موصولا صلته جملة إنشائية، وقد منع البصريون أن تكون الصلة إنشائية، وتأوّلوه بأحد وجهين:

١- أن صلة "التي" قول مقدّر، وجملة "لعلّي" مقول هذا القول، فحذف القول وبقي معموله، والقول كثيراً ما يضمر في كلام العرب.

٢- أن صلة الموصول إنما هي جملة "أزورها" في آخر البيت، وخبر لعل محذوف دلّت عليه جملة الصلة وتقديره: لعلّي أبلغ ذلك، "والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز"[٢].

ورفض هشام (الضرير) تلميذ الكسائي أن تكون الصلة طلبيّة كما ذهب الكسائي وارتضى "أن تكون إنشائية مصدّرة بلَعلّ"[٣]. وهذا مذهبٌ يُخلّص من التقديرات والتأويلات التي تفسّر اللفظ والمعنى معاً.

وقوله:

ثَلاثُ مئينَ للملوك وفَى بها ردائي وجَلَّتْ عن وُجوه الأهاتِم

فقوله "ثلاث مئين" جمع شاذ، وكان حقّه أن يقول "ثلاثمائة" وقد أجازه المبرّد "من أجل أنه مضاف، فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم: ثلاثة أثواب وثلاث جوار"[٤]. وإذا كان هذا القياس يسمح للفرزدق أن يقول ثلاث مئين "إلاّ أنه شاذّ في الاستعمال".

وقد ورد هذا البيت في الديوان على النحو التالي[٥]:

فِدىً لسيوفٍ من تميمٍ وفى بها ردائي وجَلَّتْ عن وُجوه الأهاتِم

ومن ثَمَّ فقد جاء الشاهد مُحَرَّفًا؛ ليكون موضع استشهاد على قاعدة مزعومة؛ وبذلك لا نجد في البيت ما يؤيدها.

أما البيت الذي يُستدل به على تلك القاعدة فهو قول الفرزدق[٦]:

وكلُّ جسورٍ بالمئينَ ومُطعمٍ إذا اغبرَّ آفاقُ الرياحِ الزَّعازعِ

ومن أبياته الشاذة قوله:

وتَطْعَنُهُم تحتَ الحَبَا بعدَ ضَربِهِم بِبيضِ المَواضي حيثُ لَيَّ العمائم[٧]

---

(١) البيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٢) شاكر الفحام، **الفرزدق**، ٤٥٢.

(٣) السيوطي، **همع الهوامع**، ٨٥/١.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ١٦٧/٢.

(٥) انظر: **الديوان**، ص٦١٣.

(٦) **المصدر السابق**، ص٣٥٦.

(٧) انظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ١٣٣؛ والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

فقد أضاف حيث إلى المصدر "ليّ"، وهذا شاذّ عند جمهرة النحاة، فحيث يجب إضافتها إلى جملة سواء أكانت فعلية أم اسمية. ويرى ابن هشام ندرة إضافتها إلى المفرد(١). وقد أجاز الكسائي إضافة "حيث" إلى المفرد، وأن روايته: "حيثُ ليُّ العمائم"؛ برفع "ليّ" على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره كائن أو موجود، ومن ثم فلا شاهد في البيت؛ لأن "حيث" أُضيفت إلى الجملة.

وقوله(٢):

مـا أنـتَ بـالحكَمِ التُرضـى حكومتـه ولا الأصـيل ولا ذي الـرأيِ والجـدلِ

والشاهد فيه قوله: "الترضى حكومته" إذ أتى بصلة "أل" جملة فعلية فعلها مضارع. وهذا شاذ عند ابن عقيل(٣).

و- الإشكال في الإعراب:

لاحظ القدماء من النّحاة أن الفرزدق كان مشغوفاً في شعره "بالإعراب المُشكل المُحوج إلى التّقديرات العسرة وبالتقديم والتأخير المخلّ بالمعاني"(٤)، مما فتح للنّحاة باب التأويل، والوجوه الكثيرة، فراحوا يتمحّلون له، ويتباهون بعملهم في إيضاح مراده، دون أن يصلوا إلى ما يُرضي، أو يتّفقوا حول أمر هذه الأبيات المشكلة الإعراب، كقوله:

يُغـضِي حَيَـاءً ويُغـضَى مِـنْ مَهابتِـهِ فمـا يكلّـمُ إلاّ حِـين يبتَـسِمُ(٥)

ذهب الأخفش إلى أن قوله "من مهابته" نائب فاعل يُغضى، مع اعترافه بأن في هذه العبارة حرف جرٍّ دالاً على التعليل، وعنده "لا يمتنع نيابة المفعول لأجله المجرور، بشرط أن يحقّق كلّ منهما الفائدة المطلوبة منه، والغرض من وجوده"(٦).

ولكن جمهور النّحاة اشترطوا في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألاّ يكون معنى حرف الجرّ التعليل "وعندهم أن نائب فاعل يغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية، وكأنه قد قال: ويغضى الإغضاء المعروف، أو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلّق الجار والمجرور به، وكأنه قد قال: ويُغضى إغضاء حادث من مهابته"(٧).

وقوله(٨):

وكـلُّ رفيقَـيْ كـلِّ رحـلٍ وإن همـا تعـاطى القنـا قوماهمـا أخـوانِ

---

(١) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ١٧٧.

(٢) البيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٣) انظر: **شرح ابن عقيل**، المجلد الأول، ص١٥٨.

(٤) البغدادي، **خزانة الأدب**، ٣٤٧/٢.

(٥) **الديوان**، ص٥١٢.

(٦) عباس حسن، **النحو الوافي**، ١٢٢/٢؛ الديوان، ص ٥١٢.

(٧) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٣٧٨/١.

(٨) **الديوان**، ص٦٢٨.

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً؛ فـ "كلّ" في قوله "كل رحلٍ" زائدة، وتعاطى: أصله "تعاطيا" فحذف لامه للضرورة[١].

وقوله[٢]:

فلو كُنْتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرابتي ولكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشافِر

جوّز الخليل بن أحمد في البيت أن يقال: "ولكن زنجيا عظيم المشافر بالنصب: على أن يكون خبر لكن محذوف وتقديره لا يعرف قرابتي"، ورأى سيبويه أن "النصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا كما يُضمر ما بُني على الابتداء"[٣]. وأجاز ابن عصفور حذف الخبر إذا فُهم المعنى[٤] في رواية من نصب الزنجي، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، كما أجاز حذف اسم لكن لوجود ما يدلّ عليه، والتقدير: ولكنك زنجي، فحذف الاسم"[٥].

وقوله:

فأصبحوا قد أدامَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]

وهذا بيت استشهد به النحاة على عمل "ما" الحجازية مع تقدم خبرها على مذهب الفراء من غير قيد. وقد حاروا في تعليل نصب مثلهم، وذهبوا مذاهب شتى تمثّل ما كانوا يلقون من عنت في تفسير شذوذ الشاعر وخروجه على القاعدة. فذهب الفراء إلى أنه "يجوز إعمال ما النافية عمل ليس، ولو تقدّم خبرها على اسمها"[٧].

ولكن جمهور النّحاة يأبوْن ذلك، والرواية عندهم برفع مثل، على أنها خبر مقدّم، وبشر مبتدأ مؤخّر. وقال سيبويه: شاذّ، وقيل: غلط وأن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل: "مثلهم" مبتدأ، بُني لإبهامه مع إضافته للمبنى، ونظيره ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ﴾[٨]، وقيل "مثلهم" حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم"[٩].

وقال الأعلم: والذي حمله عليه سيبويه أصحّ عندي وإن كان الفرزدق تميميا؛ لأنه أراد أن يُخلّص المعنى من الاشتراك.

والأرجح هو ما ذهب إليه جمهور النحاة؛ لأن ذلك يُبعدنا عن التأويل، فضلا عن أنّ الفرزدق يتكلم بلغة تميم، وهو ليس من الغباء حتى يجهل لغة الحجاز. والأفضل من هذا أن تكون مثل مبنية، أضيفت إلى مبني، وهي في

(١) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٢٥٩ و ٢٦٠.
(٢) البيت ليس في ديوان الفرزدق.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١٣٦/٢.
(٤) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٤٤٢/٢.
(٥) **المصدر السابق**، ٤٤٢/٢.
(٦) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢٠٠؛ والبيت ليس في ديوان الفرزدق.
(٧) **المصدر السابق**، ٣٧٨/١.
(٨) **سورة الذاريات**، الآية، ٢٣.
(٩) **ابن هشام، مغني اللبيب** ٢٠١/١.

محل رفع خبر مقدم، و "بشر" مبتدأ مؤخر. وحمل صاحب "مغني اللبيب" "إذ" على التعليل، أي قد أعاد الله نعمتهم لأنهم من قريش(١).

وقوله:

مـــا بالمدينـــة دارٌ غيـــرَ واحـــدةٍ دارُ الخليفـــــــةِ إلاّ دارُ مَرْوانـــــــا(٢)

فقد أجرى "غير" على "دار" نعتاً لها؛ فلذا رفع ما بعد إلا، ومعناه: ما بالمدينة دار هي غير واحدة، وهي دار الخليفة كذلك، إلا دار مروان. فما بعد إلا بدل من دار الأولى. ولو جعل "غير" استثناء بمنزلة إلا واحدة، لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل، فإذا رُفعت على البدل وجب نصب ما بعد "إلا"؛ لأنه استثناء بعد استثناء.

يرى سيبويه أن بعض الناس أنشدوه رفعاً، إذ "جعلوا غير صفة بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بدّ من أن يُنصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق"(٣).

وقد ذهب المبرّد إلى ذلك، وجعل "إلاّ دار مروان بدلاً"(٤) أو "منصوبة بالاستثناء". وأجاز أن تقول: "ما بالمدينة دار غير واحدة إلاّ! دار مروان، فتنصب (غيراً) لأنه استثناء، وإن شئت رفعت (غيرا)، ونصبت دار مروان".

وقال الفارقي: "إنه رفع (داراً) الأولى بالابتداء، وخبره (بالمدينة)، وقد قدّم وأخّر، و (غير) صفة لـ (دار)، و(دار الخليفة) بدل من (دار غير واحدة)، فكأن التقدير (ما بالمدينة دار الخليفة) و (دار مروان) بدل من (دار الخليفة)، فكأنه (ما بالمدينة إلا دار مروان)، وإن شئت رفعت (دار الخليفة) على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: (هي دار الخليفة)، وتكون (دار مروان) بدلاً منها، و (مروان) مجرور بالإضافة، ولكنه لا يتصرّف ففتح في موضع الجر"(٥).

وقوله:

ألـــم تَرَنـــي عاهـــدتُ ربّـــي وإنّنـــي لبَـــيْنَ رتـــاج قائمـــا ومقـــامِ

علـــى حِلفـــة لا أشـــتُمُ الـــدهرَ مُـــسلماً ولا خارجـــا مِـــنْ فِـــيَّ زورُ كـــلامِ

قال الفارقي: "إنه نصب (قائما) في البيت الأول على الحال، وجعل الخبر قوله (لبين رتاج ومقام)، ولو رفعه لكان جائزًا بجعله خبراً بعد خبر، وإن شئت جعلته هو الخبر"(٦).

وفي البيت الثاني نصب "خارجا" لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله إذ "وضع اسم الفاعل في موضع

(١) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص١١٤.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٣٤٠؛ والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٣) انظر: **المصدر السابق**، ٢/ هامش ص ٣٤٠ و ٣٤١.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ٤/٤٢٥.

(٥) الفارقي، **الإفصاح**، ٣٦٩، وانظر: **الديوان**، ص ٥٣٩.

(٦) **الديوان**، ٣٦٩.

المصدر"[١]، فقد أراد "ولا خروجا فوضع خارجا في موضعه"[٢]، وهذا قول سيبويه وسائر النَّحويين.

وقد ورد البيتان في الديوان (ص٥٣٩) على النحو التالي:

ألم ترني عاهدتُ ربِّي وإنني لبينَ رِتاجٍ قائمٌ ومَقامِ

على قَسَمٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مُسلماً ولا خارجاً من فِيَّ سُوءُ كلام

ولا يُحتجّ بما له روايتان إحداهما موضع الاستشهاد، والثانية لا تمتُّ له بصلة، وعلى الخصوص البيت الأول.

وقوله:

فكيف إذا رأيتِ ديارَ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٣]

يرى سيبويه والخليل والأعلم أنه جرّ (كراما)؛ لتكون صفة لـ (جيران) فكأنه قال: (وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا) و (كان) زائدة. وكان المبرّد يمنع (حذف من) ويقول: "إنما تلغى (كان) إذا كانت مجرّدة لا اسم لها ولا خبر، فأما إذا كان لها اسم فلا، فجعل الواو اسمها و (لنا) هو الخبر، و (كرام) صفة (جيران) فكأنه قال: (وجيران كرام كانوا لنا)[٤].

وقوله:

يكادُ يُمسِكُهُ عِرفانَ راحتِهِ ركنُ الحَطيم إذا ما جاء يَستَلِمُ

ويجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه من الإعراب:
أحدها: أن تَنصب (عرفان راحته) وترفع (ركن الحطيم)،
والثاني: أن تَرفع (عرفان) وتنصب (ركن الحطيم).
والثالث: أن تَرفعهما معا[٥].

وقوله:

ولو سُئِلَتْ عنّي نوارُ وَرَهْطُها إذاً أحدٌ لم تنطق الشَّفَتانِ[٦]

ذكر أبو علي أنه على إرادة (منه) أي: (لم تنطق منه الشفتان)، وقد حذف حرف الجرّ وما اتصل به للضرورة. وزعم غيره أنه على إرادة: (لم تنطق شفتاه) فحذف (الهاء) وجعل الألف واللام نائبة عنهما[٧].

وقد ورد هذا البيت مُحَرَّفًا، وهو في الديوان على النحو التالي[٨]:

---

(١) المبرد، **الكامل**، ١/١٢٠.
(٢) **الديوان**، ٥٩٧.
(٣) **الفارقي**، **الإفصاح**، ٣٥٣-٣٥٤.
(٤) **المصدر السابق**، ٣٥٤.
(٥) **المصدر السابق**، وانظر: **كتاب النقائض**، ٢/١٠٠٤. **والديوان**، ص٥١٢.
(٦) **الديوان**، ٦٢٨، ورواية شطره الأول: ولو سُئلت عني النوار وقومها.
(٧) **الفارقي**، **الإفصاح**، ٣٠٤.
(٨) انظر: **الديوان**، ص ٦٢٨؛ أراد أن ذكره يحمل البسمة إلى فم نوار؛ زوجه.

ولـــو سُـــئِلَتْ عـــنّي النَّـــوار وقَوْمُهـــا إذاً لـــــم تُـــــوارِ الناجـــــذَ الـــــشَّفَـــتانِ

ومن ثَمّ يسقط الاستشهاد به.

وقوله:

قنافـــذُ هـــداجون حـــولَ بيـــوتهمْ بمـــا كـــانَ إيّـــاهمْ عطيّـــةُ عَـــوَّدا[1]

فقد أعربه الكوفيون على الظاهر، ورأوا أن الشاعر قد قدّم معمول خبر كان وهو "إياهم" على اسمها وهو "عطية" مع تأخير الخبر وهو جملة "عوّد" عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه.

والبصريون يأبون ذلك، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات؛ أحدها: أن اسم كان ضمير الشأن، وقوله "عطية" مبتدأ، وجملة "عوّدا" في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعوّد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان.

والتوجيه الثاني: أن "كان" في البيت زائدة، و "عطيّةُ عوّدَ" مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والتوجيه الثالث: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة "عطية عوّد" في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول[2].

ز- الخطأ الإعرابي:

أثار النّحاة الأوائل مسائل قريبة من "وضع علامات الرفع والنصب وما إليهما"[3]، وبدا ذلك جليّا في النقد الذي مارسه عبد الله بن أبي إسحاق، فقد كان كثير التعرّض للفرزدق، يتتبع أخطاءه، ويلحنه، كقوله عندما سمعه ينشد:

وَعَضُّ زمـانٍ يـا بـنَ مـروانَ لـم يَـدَعْ مـن المـال إلاّ مُـسْحَـتًا أو مُجَلَّـفُ[4]

"على أي شيء رفعت مجلفًا ؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك"[5].

وموطن الاعتراض هنا أن الفرزدق عطف مرفوعًا على منصوب، فأتعب النُّحاة في طلب العلّة، وأكثروا الاحتيال لبيته "ولم يأتوا فيه بشيء يُرتضى"[6]. وعندما راجعه النّحاة في رفعه قال: "عليّ أن أقول، وعليكم أن تحتجّوا"[7]. وبالفعل فقد خضع النّحاة للفرزدق وتكلّفوا لبيته هذا عدة توجيهات، منها أنه معطوف على المنصوب بملاحظة المعنى، إذ كأنه قال: بقي مسحت. وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء، فقد روى أنه قال: "أصبت هو

(١) الفرزدق، **الديوان**، ص١٦٢.

(٢) انظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٨٢/١ و ٢٨٣.

(٣) أحمد أمين، **ضُحى الإسلام**، ٢٨٧/٢.

(٤) المرزباني، **الموشح**، ١٠٠؛ وانظر: **الديوان**، ص ٣٨٦. المسحت: المال الحرام الذي يمحق البركة. المجلف: المال الذي بقيت منه بقية.

(٥) **المصدر السابق**، ١٠٠.

(٦) ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، ص ٢٩٦.

(٧) **المصدر السابق**، ٢٩٦.

جائز على المعنى"[١]، أما يونس بن حبيب، فكان "لا يعرف له وجهاً"[٢].

وسمعه ينشد في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مُستقبلينَ شَمالَ الشّام تضربُهمْ ... بِحَاصبٍ كَديفِ القُطْنِ مَنثُورِ

على عمائمنا يُلْقى وأرحُلِنا ... على زواحفَ تُزْجى مُخّها ريرِ

"قال له: أسأت، إنما هي (ريرُ) بالرفع، وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع"[٣]. وقيل إن الفرزدق شتمه شتمًا قبيحًا، ثم هجاه، بقوله[٤]:

فلو كان عبدُالله مولىً هَجَوْتُهُ ... ولكنّ عبدَ اللهِ مَولى مَوالِيا

فقال له ابن أبي إسحاق: "لقد لحنت أيضاً في قولك: مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول: مولى موالٍ"[٥]. ويرى سيبويه أنه أجراه على الأصل للضرورة[٦].

وهكذا لم يعد الناقد يهمّه هجاء الشاعر بمقدار ما تهمّه الحقيقة القائمة على تذكير الشاعر بما وقع فيه من خطأ نحوي، على الرغم من أنّ هذا الهجاء صادر عن شاعر كبير مسموع الصوت، هو الفرزدق.

وإذا كان الفرزدق تيّاها ومتعالياً على هؤلاء النّحاة، فإنه كان يتودّد إليهم أحيانا، طالباً منهم أن يجدوا لعيوبه مخرجًا، فعندما عابه ابن أبي إسحاق في قوله السابق، وبلغ الفرزدق أن الناس يقولون قد أقوى الفرزدق ولم يبلغه بعد أنّ قائله ابنُ أبي إسحاق قال: فما بال هذا الذي يجرّ خصيبه في المسجد – يعني ابن أبي إسحاق – لا يجعل له بحيلته وجها؟[٧].

وإنْ دلّ ذلك على شيء، فإنما يدلّ على أن النّحاة استطاعوا فرض قواعدهم على الشعراء، وبصّروهم بما يجوز وما لا يجوز في الشعر. وارتقوا بمنهجهم الجديد حدود النقد إلى آفاق جديدة في حركة الشعر، وتعديل مسار الشعر نحو قواعدهم ومقاييسهم النّحوية.

ح- الشواهد النّحوية في شعر الفرزدق:

لم يقف النحاة عند الجوانب السلبية في شعر الفرزدق، وإنما امتد اهتمامهم بالجوانب الإيجابية في شعره، إذ احتجوا بشعره، لا في الخروج عن أساليب العربية، بل في مواطن الاستشهاد على عدد من القضايا النحوية.

فقد كان النّحاة الأوائل "يلحنون الفرزدق"[٨] بسبب انتقاله من البادية، وإقامته في الحضر، غير أن الجيل التالي

---

(١) المرزباني، **الموشح**، ١٠٢.

(٢) **المصدر السابق**، ١٠١.

(٣) **المصدر السابق**، ٩٩؛ وانظر: **الديوان**، ص ١٩٠، وشطر البيت الثاني هو: على زواحفَ نُزجيها محاسير؛ أي على نياق شديدة التعب.

(٤) البيت ليس في ديوان الفرزدق.

(٥) المرزباني، **الموشح**، ٩٩.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣١٣.

(٧) **المصدر السابق**، ١٠٠.

(٨) البغدادي، **خزانة الأدب**، ١/٤.

لأولئك النّحاة الذين كانوا ينتـبّعون هفوات الفرزدق، أخذ يحتجّ بشعره، وفي طليعتهم سيبويه والمبرّد.

وكانت مدرسة البصرة التي ينتمي إليها أولئك النّحاة متـشددة في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كلية منتظمة، أمّا الشّواذّ فما أمكن تأويله منها فقد أُلحق بالقاعدة، وما لم يمكن تأوّله منها فقد طُرح جانبا.

وإذا كان شعر الفرزدق حافلاً بتلك الشّواذ، فإنه حافلٌ أيضاً بالشّواهد الشعرية العامّة التي ساقها النحاة على كثير من المسائل النحوية، نذكر منها: الضمير المنفصل، والقطع، والاختصاص، والعطف، والبدل، والإضافة، وحروف الجر، والاستثناء، والتمييز، وحمل (إن) على معنى الشرط، و(حتى).

١- الضمير:

ففي قوله[١]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمنتْ إياهمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ

جاء الضمير منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، وعدل عن وصله إلى فعله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، وحقه أن يقول: قد ضمنتهم الأرض[٢].

٢- القطع، كقوله:

ورثتُ أبي أخلاقه عاجلَ القِرى وعبطَ المهاري كُومُها وشَبوبُها[٣]

والشاهد فيه: قطع "كُومها وشبوبها" ولو جرَّ على البدل لجاز[٤]. وهو ما يسمى قطع المعرفة من المعرفة.

وقوله[٥]:

ما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها ولا من تميمٍ في اللَّها والغلاصمِ

والشاهد فيه: نصب "تنبح" على الجواب ولو قطع فرفع لجاز[٦].

٣- الاختصاص على التعظيم أو الذم، كقوله[٧]:

ألستمْ تـرَ أنّا -بني دارم- زُرارةُ منا أبو معبدِ

فقد نصب -بني دارم- على الاختصاص أو على الفخر والمدح، واختصَّ الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام

---

(١) الفرزدق، **الديوان**، ص١٩٠.

(٢) انظر: **شرح ابن عقيل**، ١٠١/١.

(٣) البيت ليس في ديوان الفرزدق.، والكوم: جمع كوماء، وهي الناقة العظيمة السنام، والمهاري: جمع مهرية، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان.

(٥) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٦/٢ و ١٧.

(٦) البيت ليس في **ديوان الفرزدق**، واللها: جمع لهاة، وهي مدخل الطعام في الحلق. والغلاصم: جمع غلصمة، وهي رأس الحلقوم.

(٧) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٣/٣.

(٨) **الديوان**، ص١٥٥.

الأول، وفيه معنى الافتخار[١].

وقوله[٢]:

ولكنّني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيامها من مستنيرٍ ومُظلمِ

أُناساً بثغرٍ لا تزال رماحهم شوارعَ من غير العشيرة في الدّمِ

فقد نصب "أُناسا" على التعظيم والمدح. ولا يحسن نصبه حالاً لأنه لا يتعلّق بمعنى قبله يقع فيه[٣]. وقد وردت في الديوان مرفوعة.

وقوله[٤]:

شغّارةً تقدِ الفصيل برجلها فطّارةً لقوادم الأبكارِ

فقد نصب "شغّارة" و "فطّارة" على الذم، ولو رفع قطعا على الابتداء لجاز[٥].

٤- **العطف**، كقوله[٦]:

قعودٌ لدى الأبوابِ طلاباً حاجةٍ عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكرا

وفيه عطفٌ على المعنى، يبدو في عطف "حاجة بكرا" على محل "حاجة عوان" وهو ما تنشده العرب نصباً وجراً لاشتمال المعنى عليهما جميعا[٧]. والعطف على المعنى مظهر من مظاهر الحمل على المعنى. ولا يعدّ هذا النوع من العطف في باب الغلط؛ لأنه تنزيل للفظ المعدوم منزلة اللفظ الموجود.

وقوله[٨]:

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبّني بنو عبد شمس من منافٍ وهاشمِ

عطف "هاشم" على "عبد شمس" لا على "مناف" وهو شاهد على إهمال العامل الثاني أيضاً[٩].

٥- **البدل**؛ ومنه إبدال الجملة من المفرد، كقوله[١٠]:

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢٣٤.

(٢) **الديوان**، ص٥٨٤.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/١٥١.

(٤) كتاب **النقائض**، ١/٣٣٢؛ والديوان، ص٣١٢. شغارة: ترفع رجلها؛ تقد: تضرب بشدة؛ الفصيل: ولد الناقة؛ فطارة: تقبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره.

(٥) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/٧٣.

(٦) **الديوان**، ص١٦٩.

(٧) المبرد، **المقتضب**، ٢/١٧٣.

(٨) كتاب **النقائض**، ٢/٨٤٤ برواية "ولكن عدلا".

(٩) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/٧٦.

(١٠) **الديوان**، ٣٣٤.

إلـــى الله أشـــكو بالمدينـــة حاجـــةً وبالـــشام أخـــرى كيـــف يلتقيـــانِ

فقوله "كيف يلتقيان" بدل من قوله "حاجة"، وقوله "أخرى". وقد صحّ ذلك عند ابن جنّي؛ لأن الجملة راجعة إلـى المفرد، وكأنه قال: أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذُّر التقائهما. "فتعذر" مصدر مضاف إلـى فاعلـه استشهد به على إبدال الجملة من المفرد؛ وهو بدل من هاتين الحاجتين(١).

٦- **الإضافة**؛ كقوله(٢):

يـــا مـــن رأى عارضـــاً أسَـــرُّ بـــه بـــين ذراعـــي وجبهـــة الأســـدِ

والشاهد فيه الفصل بلفظة "جبهة" بين المضاف والمضاف إليه. وهو اسم يقتضي الإضافة أيضاً، ولكنهما أُنـزلا منزلة اسم واحد مضاف(٣).

وقوله(٤):

ولـــولا يـــومُ يـــومٍ مـــا أردنـــا جـــزاءك والقـــروضُ لهـــا جـــزاءُ

فقد أضاف يوم الأول إلى اليوم الثاني، على حد قولهم: معد يكرب فيمن أضاف الأول والثاني. والعرب تجعـل هذين الاسمين بمنزلة اسم واحد. وزعم يونس أن أبا عمرو سَلَكَ هذا المذهب(٥).

وقوله(٦):

ولـــئن حلفـــتُ علـــى يـــديكِ لأحلفـــنْ بيمـــينِ أصـــدق مـــن يمينـــكِ مُقْـــسَمِ

فقد فصل بين المضاف "يمين" والمضاف إليه "مقسم" تبعت المضاف "أصدق من يمينك". وفيه شاهد آخـر هـو "لأحلفن" إذ أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطّأ له باللام فـي قولـه: "لـئن" مقـدما علـى الشرط(٧).

٧- **حروف الجر**؛ ومن ذلك:

الخفض مع الفصل بالجار والمجرور، في قوله(٨):

كـــم فـــي بنـــي ســـعد بـــن بكـــر ســـيّدٍ ضـــخم الدَّســـيعةِ ماجـــدٍ نفّـــاعِ

(١) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢/٧٠، **ومغني اللبيب**، ص ٢٧٣.
(٢) **الديوان**، ص٢١٥،البغدادي، **خزانة الأدب** ١/٣٦٩.
(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/١٨٠.
(٤) انظر: **المصدر السابق**، والبيت ليس في ديوان الفرزدق.
(٥) انظر: **المصدر السابق** ٣/٣٠٣.
(٦) الديوان، ص٥٥٠.
(٧) انظر: **شرح ابن عقيل**، ٢/٨٥.
(٨) البيت ليس في ديوان الفرزدق.

فقد خفض "سيّد" بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاص عند سيبويه بالضرورة[١].

الجر مع الحذف، في قوله[٢]:

إذا قيـــل: أيّ النـــاسِ شـــرٌّ قبيلـــةً؟ أشـــارت كُليـــبٍ بـــالأكفِّ الأصـــابعُ

فقد حذف حرف الجر "إلى" وأبقى الاسم "كليب" على حالة قبل الحذف. وأصله: أشارت إلى كليب[٣].

جواز حذف حرف الجر، في قوله[٤]:

وإنـــي مـــن قـــوم بهـــمْ يُتّقـــى العِـــدا ورأبُ النـــــأي والجانـــــبُ المتخـــــوّفُ

فقد استدلوا به على جواز حذف حرف الجر؛ لدلالة ما قبله عليه. أراد: وبهم رأي النّأي، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدّمها في قوله: "بهم يُتّقى العدا" وإن كانت حالاهما مختلفتين.

وقوله[٥]:

منـــا الـــذي اختيـــر الرجـــالَ ســـماحةً وجـــــوداً إذا هـــــبَّ الريـــــاحُ الزعـــــازعُ

واستدلوا به على جواز إسقاط حرف الجر، والشاهد فيه: نصب "الرجـال" بنـزع الخـافض، والأصـل "مـن الرجال"[٦].

الجر على التقدير، في قوله[٧]:

ومـــا زرت ســـلمى أن تكـــون حبيبـــةً إلـــيَّ ولا دَيْـــنٍ بهـــا أنـــا طالبُـــهْ

فقد جر "دَيْن" عطفاً على موضع المصدر المجرور؛ أي تقدير اللام في أن تكون، وكأنه قال: لأن تكون[٨]. وهذا مذهب الخليل إذ زعم أن محله الجر بدليل عطف قوله: ولا دَيْنٍ بالجر عليه[٩].

٨- **الاستثناء؛ كقوله**[١٠]:

ومـــا ســـجنوني غيـــر أنـــي ابـــنُ غالـــبٍ وأنـــــي مـــــن الأثْـــــرين غيـــرِ الزّعـــــانف

نصب "غير" على الاستثناء المنقطع كأنه قال: ولكنني ابن غالب. والمبرد يرى أنه منـصوب علـى المفعـول له[١١].

وقوله[١٢]:

حاشـــا قُريـــشاً؛ فـــإنّ الله فَـــضّلهم علـــــى البريّـــــة بالإســـــلام والـــــدين

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١٦٨/٢.
(٢) **الديوان**، ٣٦٢.
(٣) انظر: **شرح ابن عقيل**، ١٥٣/٢.
(٤) **الديوان**، ص٣٥٩.
(٥) كتاب **النقائض**، ٩٩٦/٢.
(٦) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٠٣/٣.
(٧) **الديوان**، ص٧٨.
(٨) سيبويه، **الكتاب**، ٢٩/٣.
(٩) انظر: أحمد الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ٤٦/٤.
(١٠) الديوان، ص٣٧٢؛ الأثرين: أثرى: العدد الكثير. الزعانف: كل جماعة ليس لهم أصل واحد.
(١١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٢٧/٢.
(١٢) البيت غير موجود في ديوان الفرزدق؛ انظر: **شرح ابن عقيل**، ٢٣٩/٢.

استعمل "حاشا" فعلاً دالاً على الاستثناء، ونصب به ما بعده.

٩- مجيء تمييز كم الخبرية مجروراً مُفْرَدًا؛ في قوله[١]:

كـــمْ عمَّـــةٍ لـــك يـــا جريـــرُ وخالـــةٍ فَـــدْعاءَ قـــد حَلَبَـــتْ علـــيَّ عِـــشاري

استشهد به على مجيء تمييز كم الخبرية مجروراً مفرداً. والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: ويجـوز فـي قوله "كم عمة" الرفع والنصب والجر؛ فالرفع على الابتداء، والنصب على تقدير كم استفهامية، أو على لغة تميم التي تنصب تمييز كم الخبرية، والجر على أن تكون كم خبراً بمنزلة رُبَّ[٢].

١٠- كسر إن وحملها على معنى الشرط؛ في قوله[٣]:

أتغـــضبُ إن أُذنـــا قُتيبـــةَ حُزَّـــاً جِهـــاراً ولـــم تغـــضبْ لقتـــلِ ابـــن خـــازمِ

فقد كسر "إن" وحملها على معنى الشرط؛ لتقديمه الاسم على الفعل الماضي. وسأل سيبويه أستاذه الخليـل عـن قول الفرزدق السابق فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمل على إنْ؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال[٤]. وردّ المبرِّد كسرها وألزم الفتح؛ لأن الكسر بوجـب أن أُذني قتيبة لم تُحزا بعد، والفرزدق لم يَقُلْ هذا إلا بعد قتله وحزّ أذنيه. وحُجّة سيبويه أن لفظ الشرط قد يقع لما هـو في معنى الماضي[٥].

١١- حتى للابتداء بمنزلة إذا في رفع المضارع بعدها، كقوله[٦]:

فيـــا عجبـــاً حتـــى كُليـــبٌ تـــسبُّني كـــأنّ أباهـــا نهـــشلٌ ومُجاشِـــعُ

استشهد به على دخول حتى على جملة الابتداء، وقد تلتها الجملة الاسمية "كليبٌ تسبُّني" والبيـت مـن شـواهد سيبويه؛ فحتى عنده بمنزلة إذا، وقد جعلها حرفاً من حروف الابتداء[٧].

وإنْ دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على براعة الفرزدق في تطويع اللغة العربية من جهة، وقدرة اللّغـة العربيّـة على الاستجابة والتكيّـف لما يقوله الفرزدق وغيره من الشعراء، من جهة أخرى.

وفي ختام هذا البحث، لا بدّ من الإشارة إلى أمرين اثـنين:

أوّلهما؛ أن المتـنبي قد تأثّر بالفرزدق في شغفه بالإعراب المشكل، قال ابن الخشّاب (١١٧١/٥٦٧): "لم يجـرِ في سُـنَن الفرزدق من تعجرفه في شعره بالتـقديم والتأخير المخلّ بمعانيه والتـقدير المشكل، إلا المتـنبي، ولذلك مال إليه أبو علي وابن جنّي"[٨].

---

(١) كتاب **النقائض**، ٣٣٢/١. وروايته في **الديوان**، ص٣١٢: كم خالةٍ لك يا جريرُ وكم عمَّةٍ -فدعاءَ قد حلبتْ علي عشاري

فدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعشار: جمع عشراء، وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر.

(٢) انظر: أحمد الشنقيطي، **الدرر اللوامع على الهمع الهوامع**، ٤٦/٤.

(٣) **الديوان**، ص٦١٤.

(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٦١/٣ و ١٦٢.

(٥) انظر: **المصدر السابق**، ١٦١/٣ و ١٦٢، حاشية رقم ٥.

(٦) **الديوان**، ص٣٦١.

(٧) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٨/٣.

(٨) البغدادي، **خزانة الأدب**، ٣٤٨/٢.

فمن أبياته التي لم يسلم التركيب فيها من التعقيد اللفظي؛ بسبب التأخير والتقديم، قوله[١]:

أنّى يكونُ أبا البريّةِ آدمٌ وأبوكَ والثقلانِ أنتَ محمدُ؟

وترتيبه: كيف يكون آدم أبا البريّة، وأبوك محمد (الطائي) وأنت الثقلان ؟ أي أنك جميع الإنس والجن، جمع الله فيك ما فرّقه فيهما من الفضل والكمال.

فقد فصل بين المبتدأ والخبر وهما "أبوك محمد"، وقدَّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في قوله: "والثقلان أنت". وبذلك لم يسلم من التعسُّف الذي أدى إلى الإشكال والإخلال بالمعنى.

إنّ المتنبي لا يُحتجّ بشعره، ومع ذلك فقد شغل النحاة وعلماء اللغة من أمثال الواحدي، وابن الإفليلي، والعكبري، فضلا عن أبي علي الفارسي وابن جنّي اللذين أشرنا إليهما آنفا.

والثاني؛ أنّ الفرزدق، وهو شاعر تميم "لم يُعنَ بمنهج تميم في النحو"[٢]، ولم يرد له على مذهب تميم إلا القليل، نحو إهماله ما النافية، في قوله:

بَنُو الخَطَفَى لا تَحْمِلُنّي عليكُم فما أحَدٌ منّي على القِرنِ أثقلُ[٣]

واستعماله "مُذ" بلهجة تميم في قوله:

إنّي وَجَدْتُ بني كُلَيْب إنّما خُلِقوا، وَأُمُّكَ مُذْ ثلاثٍ لَيّالِ[٤]

فالسيوطي يرى أن أهل الحجاز يقولون: "ما رأيته منذ يومين، وتميم تقول مذ يومين"[٥].

واستعماله اسم الإشارة الجمع "أُلى" مقصوراً، وهو ممدود عند الحجازيين "أولاء"، وذلك في قوله لجرير:

أولاكَ وَعَيْرِ أُمّكَ لَوْ تَراهُمْ بِعَيْنِكَ ما اسْتطعْتَ لهم خِطابا[٦]

والفرزدق في نُدرة استعماله لهجة تميم كان يخضع لتقليد أدبي بدأه الجاهليون، في إيثارهم لهجة قريش على سائر اللهجات العربية الأخرى، وعدّها لغة العرب. ولعلّ ذلك راجع إلى مكانة قريش على الصعيدين: الديني والاقتصادي.

ومن خلال تناول النحاة لشعر الفرزدق يمكن التوصل إلى جملة نتائج منها:

- كان الفرزدق يُكثر من التداخل بين الجمل، مما تسبَّب عنه تعقيد معنوي يتناسب مع مستوى هذا التداخل.
- كان يخالف القياس والأحكام النحوية الكلية العامة، ويخالف أيضاً بناء الجملة العربية من خلال التقديم والتأخير.
- شغفه بالإعراب المشكل الذي يفتح باب التأويل للنحاة.
- هناك شواهد لا نجدها في ديوان الفرزدق المطبوع، مما يدل على أن النحاة اصطنعوها لأغراضهم الخاصة،

---

(١) ديوان المتنبي، ٦٢/١.

(٢) شاكر الفحام، الفرزدق، ٤٦٠.

(٣) الفرزدق، الديوان، ٤٢٢. القرن: الخصم.

(٤) المصدر السابق، ٤٩٧.

(٥) السيوطي، المزهر، ١٧٦/٢.

(٦) ديوان الفرزدق، ٩٢. العير: الحمار، ولعله أراد بذلك أباه.

ومن ثم يسقط الاستشهاد بها، فضلاً عن بعض الأبيات التي جرى عليها حذف وإضافة؛ بمعنى أنها جاءت مُحرَّفة؛ لتتواءم مع شواهد النحاة، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد، وهذه أيضاً يسقط الاستشهاد بها. ومن ثم اختلفت وجهات النظر عند النحاة، مما أوقعهم في إشكالات نحوية، لا تعود إلى شعر الفرزدق بقدر ما تعود إلى تلك الاختلافات.

- يعدّ شعر الفرزدق مصدراً مهماً استمدّ منه النحاة شواهد على كثير من القضايا النحوية، مثل: جواز إسقاط حرف الجر ونصب المجرور على نزع الخافض، والفصل بين المتضايفين، والعطف على المعنى إلخ. وليس الهدف إحصاء ما ورد من شعره بوصفه شواهد في كتب النحو، بقدر ما قصد من ذلك توضيح قيمة شعر الفرزدق اللغوية، وبذلك نكون قد أثبتنا صحة قول يونس بن حبيب: "لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة"[1].

(١) ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ٣١٩/١٩.